لحم وبعد أن ضموا شرق القدس، وأعلنوها »قدسا موحدة« عاصمة لإسرائيل في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، فقد اتخذوا قراراً استراتيجياً آخر بسلخ سبعة آلاف دونم من أراضي بيت لحم المجاورة للقدس، ومئات الدونمات من أراضي بيت جالا وبيت ساحور، وضموها إلى مدينة القدس المحتلة.

وقتها، وفي نشوة الانتصار أصدر أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلي، آنذاك، أمراً بضم »قبر راحيل« إلى القدس الموحدة، ولكن العسكريين بقيادة موشيه ديان، الذي أيده الوزراء الرئيسيون في الحكومة لم يستجيبوا لطلبه.

ولم يسكت أشكول على عدم الاستجابة لأمره، وطلب إجراء تحقيق في ذلك، لكن الكلمة الفصل في ذلك الوقت لم تكن في يده، وإنما في يد الجنرالات، فاكتفى بالتعبير عن استيائه، ولم يخفف من استيائه ذاك ربما سوى الواقع الجديد، وهو أنه قبل قرارات ضم الأراضي المحتلة الجديدة، كانت مساحة القدس الغربية (٣٧٢٠٠) دونم، وبعد قرارات الضم تضاعفت مساحة القدس ثلاث مرات بعد إضافة (٦٩٩٩٠) دونماً جديدة لمساحتها.

ولم يكن يعني عدم ضم قبر راحيل إلى »القدس الجديدة الموحدة«، أنها خارج أطماع الاحتلال، فقد أصبحت نقطة عسكرية تحولت مع مرور الأيام إلى ثكنة عسكرية، وبدأت البلدية الإسرائيلية في القدس المحتلة بقضم الأراضي على طول الشارع المؤدي من القدس إلى قبر راحيل، واتضح أن عدم ضم قبر راحيل رسمياً، لم يكن إلا خدعة للاستمرار في المخططات الإسرائيلية في نهب وابتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية.

ومع توقيع اتفاق أوسلو، لم تتنازل حكومة الاحتلال عن موقع »القبر« والأراضي المحيطة به، وأصدرت قراراً بوضع اليد على عدة دونمات من الأرض حوله، واحتلت عدة مبان بجانبه، مثل مبنى مديرية الأوقاف، وأصبح بؤرة توتر كبيرة بين المحتجين الفلسطينيين وجنود الاحتلال المتحصنين، وسقط مزيد من الشهداء من بينهم أطفال وطلبة مدارس.

وبعد اندلاع انتفاضة النفق في العام ١٩٩٦، اخذ المحتلون يخرجون من »القبر« إلى الشارع العام (القدس- الخليل)، وضموه إلى »حرم القبر«، وهو الآن مغلق تماماً، لأسباب تتعلق بأمن أولئك المستوطنين المصلين.

وخلال انتفاضة الأقصى سقط مزيد من الشهداء برصاص قناصة الاحتلال المتمترسين في المقام الإسلامي الذي تحول إلى كنيس يهودي، واتسعت المنطقة الأمنية لحماية المقام الذي أصبح كنيساً في محيط يزيد على كيلومتر مربع باتجاه مدينة القدس، واحتلت قوات الاحتلال المزيد من أسطح المنازل والفنادق في تلك المنطقة.

وفي ١١ أيلول (سبتمبر) من العام الماضي، أعلن ما يعرف باسم »المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية«، بالموافقة على مشروع »إقامة السياج الأمني حول مدينة القدس، لتشمل قبر راحيل الواقع في الضاحية الشمالية لمدينة بيت لحم«.

وأعلنت الحكومة الإسرائيلية أن المجلس المذكور فوض عدداً من القادة العسكريين، ورئيس البلدية الإسرائيلية في القدس، الذي حضر جلسة المجلس، بطريقة تنفيذ شق شارع جديد، مشيراً إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، أرئيل شارون، وافق على إقامته، بحيث يربط مدينة القدس بمنطقة قبر راحيل، »لتأمين وصول آمن لليهود إلى هذا المكان المقدس«.

وفي ١٦ شباط (فبراير) ٢٠٠٣، أفاق سكان مدينة بيت لحم ومخيم عايدة على أصوات مكبرات الصوت لجيش الاحتلال الإسرائيلي، تدعوهم إلى تسلم أمر عسكري جديد صادر عن قائد جيش الاحتلال في الضفة الغربية، موشيه كبلبيسكي ألوف جاء فيه: »بصفتي قائد الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية ولاعتقادي لضرورة الأمر وبسبب الأوضاع الأمنية السائدة في الضفة الغربية، فإني آمر بوضع اليد على الأرض الواقعة ضمن حوض تخمين رقم ٢٨١٠٣ قطعة رقم ٢٠ ، ٦٨ وحوض تخمين رقم ٢٨٠٢٩ قطعة رقم ١٩، وحوض تخمين ٢٨١٠٦ قطعة رقم ٢٠ ، و٢١ ، و٢٢ ، و٢٣ ، و٥٣، وذلك لأسباب أمنية حيث يبدأ سريان هذا الأمر فور توقيعه ولغاية ٢٠٠٥\١٢\٣١، ويسمى هذا الأمر » أمراً بشأن وضع اليد رقم ٣\١٤\ت الضفة الغربية«.

بدعة إلحاق جزء من مركز مدينة بيت لحم بمدينة القدس المحتلة

وحسب تقرير لمؤسسة »أريج« التي تعنى بقضايا »الجدار الفاصل« والاستيطان، وخصوصاً في محافظة بيت لحم، فإنه واستناداً إلى الخارطة المرفقة بالأمر العسكري الأخير، يتضح أن سلطات الاحتلال تنوي بناء جدار بطول ١٥٠٠ متر يشطر هذه المنطقة إلي شطرين، ومن المتوقع أن يكون مسار هذا الجدار منتصف الشارع العام الواصل بين مسجد بلال بن رباح »قبر رحيل« والحاجز العسكري الإسرائيلي المقام على المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم، وذلك على غرار الجدار الذي تم بناؤه بمحاذاة مسجد بلال بن رباح »قبر رحيل«، إلا أنه من المتوقع أن يبلغ ارتفاع هذا الجزء من الجدار حوالي ٨ أمتار، وسيضم خلفه عشرات الأبنية السكانية والمحلات التجارية والورش الصناعية، بالإضافة إلى العديد من المصانع، ما سيتطلب، كما أوضح ضابط الجيش الإسرائيلي، من السكان والمواطنين الراغبين في الوصول إلى أماكن عملهم وسكناهم في هذه المنطقة الحصول على تصاريح خاصة للمرور، وذلك عبر الحاجز العسكري ونقطة التفتيش الجديدة المزمع إقامتها بعد الانتهاء من بناء الجدار.

ويضيف التقرير: إن المتتبع للأوامر العسكرية الإسرائيلية المتعلقة في هذا الجزء من مدينة بيت لحم، يرى بوضوح تام ما يهدف إليه جيش الاحتلال من خطة لفصل وعزل هذه المنطقة، حيث مصادرة مئات الدونمات من الأراضي الزراعية والمزروعة بأشجار الزيتون منذ

مئات السنين، ومن ثم اقتلاع هذه الأشجار والعمل بما يسمى بالشارع الأمني الممتد من شارع الأنفاق غرباً (شارع رقم ٦٠)، مروراً بالأراضي الشمالية لمحافظة بيت لحم، والواقعة ضمن حدود بلدية بيت لحم، وحفر الخنادق ووضع الأسلاك الشائكة على طول هذا الشارع، دليل على النية المبيتة لجيش الاحتلال بضم هذه المنطقة إلى ما يسمى بحدود بلدية القدس، هذا بالإضافة إلى المخطط الإسرائيلي الجديد الرامي إلى إنشاء حاجز عسكري ضخم في هذه المنطقة، على غرار حاجز »إيرز« في قطاع غزة، حيث سيتم تقييد حركة الفلسطينيين في هذه المنطقة، ومنع وصول المركبات الفلسطينية إلى الحاجز، فقد تم الكشف عن مخطط إسرائيلي يرمي إلى استبدال الحاجز الحالي، وشق شارع جديد يخدم الفلسطينيين والعمال الذين يذهبون للعمل في إسرائيل، بحيث يسمح المرور في هذا الشارع فقط سيراً على الأقدام.

ويقول ناشط السلام الإسرائيلي، يوري أفنيري، في مقال نشرته صحيفة »هآرتس«، مؤخراً: »ما يحدث في بيت لحم عملية تطهير عرقي، لكنها بطيئة وليست دراماتيكية«.

ويضيف: يتم الضغط على أصحاب الأملاك.. يقولون لهم »من الأفضل لك أن تبيع لنا عقارك، وإلا فستأتي السلطات وتصادر العقار لأسباب أمنية«.. يقترحون ثمناً عالياً جداً.. يعدون الشخص بترتيب جديد لحياته في كندا أو أستراليا، بعيداً عن المنظمات الفلسطينية التي ستعتبره خائناً وستطلب قتله.. ينتظرون بعض الوقت لكي يكشفوا أمام الجمهور أمر الشراء، في الوقت نفسه، يختفي البائع في مكان ما خارج البلاد.. يطردون الفلسطينيين الساكنين في ذلك المكان، ويقيمون هناك حارة يهودية .. هذه الأساليب، حسب أفنيري، تستخدم منذ أكثر من ١٢٠ سنة، »ويمكن زيادة الوتيرة بأضعاف، فكلما زاد تحويل حياة الفلسطينيين إلى جحيم، لأسباب أمنية، من الطبيعي أن يتزايد أمل حكام إسرائيل في انصرافهم عن أرضهم ومساكنهم، مع مرور الوقت، بمحض إرادتهم«.

القانون الدولي

ويركز ناصر الريس، المحامي والباحث القانوني في مؤسسة »الحق« على مبدأ أساسي في القانون الدولي، وهو أن الشراء ينقل الملكية وليس السيادة، فمن يشتري عقاراً أو قطعة أرض في دولة معينة لا بد أن يخضع للقوانين السارية في هذه الدولة، التي تخضع لها السيادة على الأرض.

ويقول الريس: لا يحق لي إن اشتريت منزلاً في لوس أنجلوس مثلاً أن أرفع عليه علم فلسطين، والأمر ذاته ينطبق على العقارات والممتلكات التي يشتريها إسرائيليون من بعض الفلسطينيين، بغض النظر عن الطريقة التي تم فيها البيع، وبالتالي لا يجوز للإسرائيليين حتى لو كانوا ملاكاً للعقار أن يقيموا حياً استيطانياً أو مدرسة دينية، كما يخطط له الإسرائيليون في محيط مسجد بلال بن رباح، أو ما يعرف بقبة أو قبر راحيل.

ويضيف الريس: قد يتذرع الإسرائيليون بأن العقار يقع في المنطقة (ج)، أي التابعة للسيادة المدنية والعسكرية الإسرائيلية، حسب اتفاقات أوسلو، لكن مرجعية السيادة هنا ليست اتفاقات أوسلو، بل القوانين الدولية، التي تعتبر هذه المناطق من ضمن المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، وبالتالي فهي تخضع من الناحية القانونية للسيادة الفلسطينية، وهنا يمكن الحديث عن أن أي بيع أو شراء لأجنبي، وحسب القانون الأردني المعمول به في الأراضي الفلسطينية، لا يكون قانونياً إلا بعد إقرار رئاسة الوزراء، وحسب هذا القانون والقوانين الفلسطينية، فإن بيع الممتلكات للعدو يدخل في باب الخيانة العظمى، التي توجب الإعدام.

ويلفت الريس الانتباه إلى أن الاستيطان، وحسب القانون الدولي، جريمة حرب، تقتضي مساءلة وملاحقة الآمر بارتكابها، والمخطط والمنفذ أيضاً، وكون أنه تم استخدام هذه الأراضي المشتراة في تنفيذ جريمة حرب، فعملية البيع باطلة، ويتم التعامل بالتالي مع البائع والمشتري والمستوطن كمجرمي حرب.

ويؤكد الريس من هذا الباب، لامشروعية عمليات الاستيلاء على الأراضي، التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق الفلسطينيين، بما في ذلك شراؤها .. »الأمر لا يعدو عن كونه ذر الرماد في العيون«.

كما أن اتفاقية جنيف الرابعة تنص على أنه لا يجوز لدولة الاحتلال نقل سكانها المدنيين إلى الأراضي المحتلة، ولكن ما تقوم به إسرائيل عكس ذلك تماماً، فقد استوطن إسرائيليون متدينون ما تمكنوا من شرائه في محيط مسجد بلال بن رباح، ويخططون لإنشاء حي استيطاني ومدرسة دينية في المنطقة، التي تمت مصادرة مزيد من الأراضي فيها، إما بدعوى »أملاك الغائب«، أو »لأسباب أمنية«، وهذا العمل بطبيعة الحال يتناقض مع المواثيق الدولية، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، واتفاقية لاهاي، وغيرهما.

»التشريعي« و»البلدية«

بدوره يؤكد صلاح التعمري، رئيس لجنة الأراضي والاستيطان في المجلس التشريعي، أن موضوع »قبر راحيل« مطروح على أعلى المستويات، فالسلطة الوطنية توجهت بمطالب لوقف المشروع الاستيطاني في تلك المنطقة الفلسطينية، إلى اللجنة الرباعية، والأمم المتحدة، ومجلس الأمن .. في ظل موازين القوى لا نملك إلا ذلك .. وأردف قائلاً: »القوي عايب«.

وفي رده عن دور المجلس التشريعي في التصدي لمثل هذه المشاريع، قال: المجلس لم يجتمع منذ فترة، ثم في حال طرح الأمر على المجلس ما التوصيات التي يمكن الخروج بها في هذا الصدد؟! .. فأجبته: تشكيل صندوق لشراء الأراضي المهددة، بدلاً من أن يبيعها أصحابها إلى الإسرائيليين، فقال: لقد تم شراء الكثير من هذه الأراضي بإيعاز من القيادة الفلسطينية فيما سبق، لكن تم اكتشاف أن عدداً منها بيع للإسرائيليين، دون أن يتم تسجيل البيع في السجلات الرسمية الفلسطينية .. الموضوع معقد، ومكلف .. أنت بحاجة إلى محامين متخصصين للكشف عن وضع هذه الأراضي، وهو ما يتكلف كثيراً.

ويشير التعمري إلى أن لجنته في »التشريعي« تبذل جهوداً كبيرة في هذا المجال، بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة في السلطة، مشيراً إلى أنه كان برفقة وفد أوروبي إلى الموقع، قبل أيام، مؤكداً أن اللجنة كما هي مؤسسات السلطة توجهت إلى العديد من المؤسسات الحقوقية العالمية للمساعدة في العمل على وقف المشروع.

ونفى التعمري أي تقصير في هذا المجال من السلطتين التشريعية والتنفيذية، مؤكداً أن كلاً منهما قامت بما تستطيع القيام به، في ظل الظروف المحيطة.

ويقول حنا ناصر، رئيس بلدية بيت لحم: إن البلدية ووزارة الأوقاف الفلسطينية والمواطنون المتضررون رفعوا شكوى إلى المحكمة العليا في إسرائيل تطالبها بوقف القرارات العسكرية التي تتعلق بضم قبر راحيل إلى البلدية الإسرائيلية في القدس، ومصادرة المزيد من الأراضي والمباني حول الموقع، لا سيما أن هذه القرارات تتنافى مع الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي من قبل.

ويبدي حنا، الذي تخسر البلدية التي يرأسها ٨٪ من الأراضي التابعة لها، جراء هذه القرارات، عدم تفاؤله بما يمكن أن تقرره المحكمة الإسرائيلية، وبخاصة أنها في الجلسة الوحيدة التي عقدت قبل أيام، ركزت على ضرورة البحث عن صيغة للحيلولة دون تضرر المدنيين الفلسطينيين جراء القرار، دون البحث في أساس الدعوة، وهو بطلان القرار لتعارضه مع الاتفاقات الثنائية، وبالتالي ليس تعطيله فقط، بل إلغاؤه.

ويقول حنا: استقطاع هذه المساحات من سيطرة بلدية بيت لحم، وإخضاعها لسيطرة البلدية الإسرائيلية في القدس، سيقتل هذه المدينة التاريخية، وبخاصة السياحة التي هي المورد الأساسي لها، وهو أمر مخطط له من قبل أيضاً.

ويؤكد ناصر أن فلسطينيين مقيمين في الخارج باعوا منزلاً وقطعة أرض في محيط قبر راحيل، وأن الإسرائيليين بصدد إيقاع آخرين في هذه المصيدة في الفترة القريبة، وفي رد على سؤال مفاده: »لم لا تقوم البلدية بشراء مثل هذه الأراضي«، أجاب: »البلدية بالكاد تستطيع تغطية رواتب موظفيها«.

ويبقى التساؤل: »لمَ لم يتم حتى الآن إنشاء صندوق وطني خاص بشراء الأراضي المهددة بالبيع أو المصادرة، سواء في محيط قبر راحيل أم في مناطق أخرى مهددة بـ»الجدار الفاصل« والتوسع الاستيطاني، في الوقت الذي سعت الحركة الصهيونية، ومنذ تأسيسها، إلى إنشاء صناديق وهيئات ومؤسسات هدفها الأول والأخير شراء الأرض الفلسطينية .. الأمر الذي تسير عليه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة«.